

PRESS CLIPPING



Online coverage

ENOC completes Jebel Ali expansion plan by 2019

Publication: Alittihad.ae

Media Type: Website

Date: 2 May 2017

الرئيس التنفيذي للمجموعة خلال افتتاح أسبوع الشرق الأوسط للنفط والغاز
«إينوك» تنهي توسعة مصفاة جبل علي بداية 2019 بتمويل ذاتي



سعى مجموعة بترول الإمارات الوطنية «إينوك» من أعمال رفع القدرة الإنتاجية لمصفاة جبل علي للنفط والغاز في جبل علي مطلع عام 2019 لترفع طاقة الإنتاج التومي من 140 ألف برميل حالياً إلى 220 ألف برميل، حسب نائب مدير العمليات التنفيذي للمجموعة «إينوك».

وأكد أن المجموعة تمول مشروع توسعة المصفاة في جبل علي ذاتياً، خاصة وأن التدفقات النقدية من تحرير أسعار الوقود أضافت مزية كبيرة لتمويل مختلف توسعات واستثمارات المجموعة ذاتياً.

وأشيد الفلاسسي، في تصريحات للصحفيين على هامش مؤتمر أسبوع الشرق الأوسط للنفط والغاز الذي يقام فعالياته في دبي خلال الفترة من 29 أبريل إلى 4 مايو، وافتحة أمين سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس هيئة دبي للطيران المدني، ورئيس مطارات دبي، ورئيس الهيئة لمجموعة طيران الإمارات، ورئيس المجلس الأعلى للطاقة في دبي، وجو «خطوة في الوقت الراهن لإصدار مكوك. لكنه أكد أن الدراسة بشأنها لا يزال قائمة.

وقال إن هناك خطة لزيادة إنتاج شركة النقيب عن النفط التي تتركز أنشطتها في بركمانستان، كازاخستان وأولى والتي استحوذت عليها «إينوك» بالكامل ويعمل في عدد من الدول ومنها الجزائر والبرازيل ومصر وأفغانستان واليمن والفلبين، مستمراً إلى أن «إينوك» تدرس في الوقت الحالي عدة استثمارات داخل وخارج الإمارات في إطار خطتها لاستكشاف الفرص المتاحة ومسرعة التأكد من الجدوى الاقتصادية لتلك الاستثمارات، التي تأتي إحدى الركائز الأساسية ضمن استراتيجية المجموعة.

وأعلى الفلاسسي، اعتراف الشركة بإنتاج 14 محطة وورد جديدة في عام 2017 محفزة لعمل منظومة التشغيلية وعمليات توفير الطاقة مثل أنظمة استعادة الحرارة والألواح الكهروضوئية ضمن الخطة الاستراتيجية للشركة لعام 2020، وذلك كجزء من خطتها الاستراتيجية الرامية إلى زيادة شبكة التحزنة الخاصة بها بحصة 40% حتى العام 2020.

واقبلت شركة بترول الإمارات الوطنية «إينوك» خلال الأسبوع الماضي أول محطة جديدة تعمل بنظامه الشمسية في الإمارات في مدينة دبي للأبواب.

وذكر أن «إينوك» تستهدف افتتاح المحطات الجديدة في مناطق دبي الجديدة والعجينة على حد سواء في أجل المساعدة في إزالة الازدحامات في المحطات وشبكات النقل على الطاقة في دولة الإمارات والذي يتزايد بحصة 9% سنوياً، وقال إن تحديد الأسعار بحول الشركات دائما يحاول تأخير مشاريع التوسع حتى تنفد من الأسعار مستقبلا حيث لا يوجد داعي عوي للتوسع في المشاريع في ظل هذا الوضع.

وأوضح أن الوضع الحالي من تحديد النفط يؤثر على المشاريع المطروحة لتطوير حقول النفط، مفسراً أن الأسعار الحالية للنفط ليست متدنية ولكن مصعب تحمينا ما يؤثر بالتسلب على المشاريع المطروحة، ومنها في الوقت ذاته أن تراجع الأسعار في العرايا الماضية لم يؤثر أيضا

على عمليات وأنشطة الشركة الخارجية حيث إن «إينوك» تمتلك تعانه مسودعات للتجسس منها 3 في الإمارات وحصة جازم الدولة في السعودية وبيروني والمغرب وسنغافورة وكوريا الجنوبية.

وهما يخص تأثير تحرير أسعار النفط في الإمارات على شركات الوقود، ذكر الفلاسسي، أن القرار أعطى الشركة دافعا لاتخاذ خطوات مستقلة في تطوير منشأتها، بيد أنه أشار إلى أن تحرير أسعار النفط لم يرد من أرباح الشركات بعدر ما توقعه المصفاة التي كانت شركات بترول الوقود بعضها.

وأعلى الفلاسسي، أن الشركة تستهدف زيادة نسبة الوطنية من 36% إلى 50% خلال عامين حسب عرضت أكبر من يتسبب فرصة عمل جازم مشاركتها في «معرض الإمارات للطاقة 2017». مشيراً إلى أن خطة الوطنية لا تستهدف زيادة عدد الدول غير الأعضاء، بحجم الإنتاج بمعدل 600 ألف برميل بأهل وتدريب المواطنين وتوليفهم المناصب القيادية حيث تبلغ نسبهم في الإدارة العليا 90%.

رحم الطلب

بذوره، قال الدكتور فريدون فيشاركي، رئيس مجموعة «إيد جي-إي»، للاستثمارات المتخصصة بقطاع النفط، إن القرار التاريخي لمصلحة الأوبك بحجم الإنتاج بمعدل 1.2 مليون برميل في اليوم بنهاية نوفمبر الماضي مدعوما بالقرار الدول غير الأعضاء، بحجم الإنتاج بمعدل 600 ألف برميل في اليوم، كان له الأثر الكبير على أسعار النفط، مؤكداً أن في الوقت ذاته، بحافة الطلب على رخصه مع توقعات نمو قدره 1.5 مليون برميل في اليوم خلال عام 2017.

ويوقع فيشاركي، ألا تشهد أعمال التكرير أي صعوبات خلال الأعوام المقبلة، بيد أنه ذكر أنه من المحتمل أن تشهد إنشاء مصاف جديدة في مناطق آسيا والشرق الأوسط.

وأشار إلى أن قوانين المنظمة البحرية الدولية بوضع حد أقصى للكثرت في الوقود عند 5000 جزء في المليون (0.5%) قد تسبب في اضطرابات في السوق، لكن هناك جارات عديدة للاستجابة لهذه التحديات بصورة فعالة، سواءاً في سوق الغاز الطبيعي بواجه مجموعة مختلفة من التحديات، إذ يحتاج قطاع الغاز الطبيعي المسال إلى وقت أطول لاستعادة توازنه مقارنة بأسواق النفط.